

مخرجات الورشة رقم 4

الجهوية المتقدمة

بالنظر لأهمية موضوع هذه الورشة، فقد تميزت أشغالها بالنقاش الهادف والجاد الذي انخرط فيه كافة المتناظرين والذي انصب أساسا حول المحاور التالية:

- الإشكاليات المرتبطة بممارسة الجهة لاختصاصاتها
- اختصاصات الجهة: من التدقيق إلى التفعيل
- المبادئ المؤطرة لتوزيع الاختصاصات
- آليات وأدوات تفعيل ممارسة الجهات لاختصاصاتها
- تدقيق الاختصاصات في التجربة الفرنسية

وفيما يلي أهم مخرجات الورشة :

- ترصيد المكتسبات المحققة في مجال تفعيل ممارسة الجهة لاختصاصاتها والتي توجت بالتوقيع على الإطار التوجيبي

الذي يجسد انخراط الأطراف المعنية والتزامها بتنفيذ
مقتضياته؛

إبراز محددات نقل الاختصاصات (في التجارب المقارنة
في إطار شراكة مع منظمة التعاون والتنمية
(Benchmark)؛

الاقتصادية OCDE؛

اعتماد مقاربة شاملة تلتئم فيها الجهدود وتضطلع فيها كل من
الدولة والجهة بمسؤولياتها الكاملة بغية تحقيق الأهداف
المتوخاة من عملية التفعيل الميداني لهذه الاختصاصات
والتي ستمكن الجهة من الاضطلاع بمهامها الرئيسية؛

فتح الورش المتعلق بالملائمة التشريعية والتنظيمية
للاختصاصات المخولة لمختلف القطاعات الوزارية ذات
الصلة باختصاصات الجهة المتعلقة بنفس الميادين؛

تحديد حد أدنى مشترك من الاختصاصات التي يتعين البدء
بنقلها إلى الجهات، مع إعطاء الأولوية للصلاحيات المرتبطة
بمجالات وخدمات تهم مباشرة المواطنين وتؤدي على تحسين
مستوى عيشهم (توصية صادرة عن المجلس الاقتصادي

والاجتماعي والبيئي الواردة في تقريره حول "متطلبات
الجهوية وتحديات إدماج السياسات القطاعية)؛
اعتماد نماذج موحدة للتعاقد تأخذ بعين الاعتبار
الخصوصيات الجهوية والقطاعية.